

الاجور والاسعار داخل الولايات المتحدة في الفترة الاخيرة مما أفقد السلع الامريكية الكثير من قوتها التنافسية في الاسواق العالمية . ٣ - دخول السلع اليابانية والالمانية الى الاسواق العالمية مدعومة بجودة رفيعة المستوى وتقنية انتاجية متقدمة . ٤ - نتيجة للعامل الثالث لم تعد اسعار المارك والين المعلنة لدى صندوق النقد الدولي تمثل القيمة الحقيقية لها والتي هي اعلى بكثير من السعر المعلن . لذلك نشأ تجاذب بين الولايات المتحدة وكل من اليابان والمانيا لحمل الدولتين المشار اليهما لرفع قيمة عملتيهما . ازاء هذه التطورات ومنعا لمزيد من التدهور في ميزان المدفوعات الامريكي وما قد تتركه من آثار سيئة على الاقتصاد الامريكي بادر الرئيس الامريكي الى اعلان عدد من الاجراءات الاقتصادية لتقوية مركز الدولار . وهذه الاجراءات هي : ١ - وقف عمليات تحويل الدولار الى الذهب من جانب الولايات المتحدة . ٢ - رفع التعرفة الجمركية بنسبة ١٠٪ على السلع اليابانية وبقية السلع المستوردة الى الولايات المتحدة . ٣ - تجميد الاجور في الولايات المتحدة لمدة ٩٠ يوما .

ولم تكف حكومة الولايات المتحدة بهذا الاجراء بل بادرت الى الضغط على حكومة اليابان لكي تعوم الين الياباني . ومعنى التعويم ببساطة ترك قيمة الين بالنسبة للدولار تتقرر نتيجة لتفاعل عوامل العرض والطلب في السوق المالي ، وحيث ان الميزان التجاري الياباني يتمتع بفائض كبير ونظرا لان اليابان تصدر الى الولايات المتحدة بما قيمته ٣٤ بليون دولار ، فان هذا الاجراء سيؤدي الى خسارة كبيرة في تسويق السلع اليابانية في اسواق الولايات المتحدة نظرا لارتفاع قيمة الين بالنسبة للدولار عما كان عليه قبل الاجراء المشار اليه . وهذا ما حدث بالفعل بعد أيام من قرار التعويم رغم صيحات الاستنكار من كافة الاحزاب السياسية ورجال الاعمال في اليابان اذا ارتفعت قيمة الين بحوالي ١٠٪ بالنسبة للدولار . ولا تزال الحكومة الامريكية تضغط لكي تقوم اليابان رسميا برفع قيمة عملتها وابلاغ صندوق النقد الدولي بسعر التعادل الجديد . وفي دراسة لاحقة قام بها المستشارون الاقتصاديون للرئيس نيكسون اكد هؤلاء ان ميزان المدفوعات الامريكي سيسجل تحسنا خلال ثلاثة الى ستة اشهر من بدء العمل بالاجراءات التي اعلنها الرئيس الامريكي وان هنالك احتمالا كبيرا في ان يسجل فائضا خلال العام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ . والجدير بالذكر ان هنالك فارقا رئيسيا بين أزمة الدولار وازمة الأسترليني مثلا التي حصلت عام ١٩٦٧ ففي حين ان أزمة الأسترليني هي انعكاسات لضعف في هيكل وانتاجية الاقتصاد البريطاني فان أزمة الدولار هي نتيجة لاسباب سياسية تتعلق بالوجود العسكري الامريكي في خارج الولايات المتحدة وما يتطلبه ذلك من انفاق هائل لتمويل هذا الوجود اكثر منها لاسباب اقتصادية .

وفي هذا المجال نشير الى ان هنالك خلافا في تحليل الاسباب العميقة لازمة الدولار في داخل امريكا . فهناك عدد من الاقتصاديين البارزين في امريكا (منهم ميلتون فريدمان استاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو) يعتقدون ان مشكلة ميزان المدفوعات هو الوجه الاقل أهمية لمشكلة أكبر من ذلك . وهذه المشكلة تتلخص في ان سعر التبادل الذي التزمت به الولايات المتحدة لعملية استبدال الدولارات بذهب والبالغ (٣٥) دولارا لكل أونصة من الذهب منذ اكثر من عشرين عاما لم يعد يتفق مع الارتفاع الكبير الذي طرأ على مستوى الاسعار النسبي للسلع في الولايات المتحدة . لذلك فان السعر المشار اليه لا يمثل سعر السوق الحقيقي للذهب وانه اعلى بذلك بكثير وان الحل الامثل هو في ترك السوق المالي العالمي يقرر سعر التوازن من خلال عاملي العرض والطلب بحيث تتساوى في النهاية الكمية المعروضة والكمية المطلوبة . غير ان عوامل عديدة بعضها سياسي والآخر يتعلق بالتزامات الولايات المتحدة تجاه بلدان العالم الاخرى تحول دون الاخذ بهذا الحل كليا وان كان قد تم الاتفاق في عام ١٩٦٨ على اعتماد سعرين للذهب الاول بين البنوك المركزية بنفس سعر التبادل والثاني في السوق المالي الحر .